رفعت إبراهيم البدوي

# بن غوريون بين التطبيع وذاكرة الأجيال

كثر مؤخراً التداول في مصطلح التطبيع، المشتق لغويا من وصف طبيعي، ولو دققنا في المعنى، لاستنتجنا أن هذا المصطلح، ينطوي على تزويرٍ في المعنى والجوهر، وخصوصاً لجهة إيداء ما هو غير طبيعي، ليبدو وكأنه أمر طبيعي، وهو ما لا يمكن أن يبرر منطق التطبيع مع وجود حالة من الاحتلال أو العداء أو الصراع.

التطبيع يأتي نتيجة طبيعية بعد اتفاق سلام، قد سبق وأبرم بين الأعداء أي قبل التطبيع، وباعتبار أن اتفاق السلام هو المسبب للتطبيع وليس العكس، وإلا فما الذي يدفع الطرف المعتدي، إلى ذلك وفق الوكالة، لمجرد أن تستعيد مقدساً على مبتغاه، والواقع أن التطبيع هو تمييع لأسباب العداء وتنازل قهري عن الحقوق المشروعة المغتصبة، وبالتالي هو استسلام مذل، وإضاعة فرصة إقامة سلام حقيقي.

إن مصطلح السلام بين طرفين، يفرض على طرفيه التزامات متبادلة، مقابل حقوق متبادلة، مع العلم بأن العدو الإسرائيلي لا يريد السلام بهذا المعنى المنطقي والسوي، وعلى الرغم من أن العدو الإسرائيلي لم ينفك الحديث عن السلام، فيما الحقيقة بأن العدو، غير قابل لطبيعة فكرة الالتزام، أو الاعتراف بالحقوق المشروعة، والمتبادلة بينه وبين الفلسطينيين، والمفترض أنها تقوم على الإنصاف أو التوازن بالحد الأدنى.

دليل على ذلك أن شعار الأرض مقابل السلام، بلا معنى، فمؤتمر مدريد ١٩٩١ ومن بعده المبادرة العربية في بيروت ٢٠٠٢، لكن العدو "تجييرهم من القدس والضفة الغربية، مع اتساع رقعة الاستيطان، والاستيلاء على أملاك الفلسطينيين، ورفضه إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

كيف يمكن القبول بالتطبيع أو بالسلام مع العدو الصهيوني، فيما هناك أرض فلسطينية وسورية ولبنانية وأردنية، ما زالت تحت احتلال العدو الإسرائيلي، ولو أن العدو الإسرائيلي، سبق له وامتثل لقرارات الأمم المتحدة، أو لقرارات مؤتمري مدريد وبيروت، بالانسحاب من الأراضي المحتلة مقابل إقامة السلام العادل والشامل، لما احتجنا إلى إقحام أو إصطناع مصطلح التطبيع، لأن السلام العادل يصبح سلاماً شاملاً، وبالتالي تصبح العلاقات السياسية والاقتصادية أمراً طبيعياً بين كل العرب وإسرائيل، ولا احتجنا أصلاً إلى كلمة التطبيع.

إن مقاومة مبدأ التطبيع يجب أن تبقى مرتبطة بإقامة سلام حقيقي عادل مع الشعب الفلسطيني، ومشروطة بمنع المستوطنين من انتهاكات متواصلة للمقدسات، إضافة إلى وقف الممارسات القمعية والتعسفية واللاإنسانية واللاأخلاقية بحق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى وقف منهجية تكريس واقع تهويد مدينة القدس، وضم الأراضي التي ما زالت توصف بالمحتلة، وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

إن العدو الإسرائيلي تعوّد حرف وتزوير الحقائق، فأخذ يصف كل من رفض أو قاوم الاستسلام والتطبيع بالعنصري وباليراهبي، فثرى مثلاً الهجمة الشرسة من حكومات أستراليا وبريطانيا وأميركا بالاشتراك مع الطبعين العرب بإدراج حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي على لائحة الإرهاب.

ها هو وزير دفاع الكيان الصهيوني يبشي غانتس يتباهى بقوة العدو بقوله: إن إسرائيل نجحت في فرض التطبيع وإقامة علاقات دبلوماسية وتعاون عسكري واقتصادي مع بعض العرب لأنها قوية ولهذا لم تدفع أي شيء ولم تتنازل مقابل هذا التطبيع، جاء ذلك خلال زيارة بيني غانتس غير المسبوقة إلى المغرب وإبرام اتفاق تعاون عسكري واستخباراتي بين إسرائيل والمغرب.

إذا هكذا تفتكر إسرائيل اليوم بأنها نموذج الدولة المحتلة، والتي حصلت على كل مآربها وعلى استسلام وإذعان بعض العرب، قبل السلام الحقيقي، وإن إسرائيل ليست بحاجة بعد اليوم، إلى الالتزام بأي قرارات دولية، أو بمبادرات عربية، ولا التنازل عن الأراضي المحتلة، ولا عن مشروع الاستيطان، أو عن مشروع تهويد القدس، وعن تعنتها الرافض إعطاء الفلسطينيين أي من حقوقهم المشروعة.

إن تطبيع العلاقات بين بعض العرب مع سلطات الاحتلال الصهيوني لفلسطين يعني تمييع القضية الفلسطينية والمراهنة على محو فلسطين من ذاكرة الأجيال وفي الحقيقة فان التطبيع يعني التخلي عن الهوية وعن الكرامة وعن السيادة وعن الذات العربية وبالتالي يعني التخلي عن القضية العربية المركزية فلسطين.

مؤسس الكيان الصهيوني ديفيد بن غوريون قال: إن دولة إسرائيل الجديد سيمحو اسم مأساة الفلسطينيين من ذاكرة الأجيال، وجواباً على سؤال إذا بقيت فلسطين في ذاكرة الجيل الفلسطيني الجديد ولم يتأقلم مع الواقع أجاب بن غوريون: في هذه الحال فإن دولة إسرائيل ستزول في أول حرب تخسرها.

اليوم العدو الإسرائيلي يستغل سلام مرتعداً من جيل فلسطيني في مقتبل العمر لديه كل العزيمة والعقيدة والإيمان المطلق بمقاومة الاحتلال حتى الاستشهاد لدحر المحتل وتحقيق تحرير فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

نختم بالقول:

هل تكون التفاهة على التطبيع الزائف أو الاستسلام العربي المذل للعدو الإسرائيلي المحتل بهدف تمييع القضية الفلسطينية فإن ذلك لن يتحقق من دون إلزام إسرائيل بالانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بموجب الاتفاقية ودعوة كل دول المنطقة بما فيها إيران لتوقيع الاتفاقية المذكورة، وإخضاع جميع منشآتها النووية والكيميائية لعمليات التفتيش الدولية المتعلقة بهذه الاتفاقية، وإلا فإن أي سلام مع العدو الإسرائيلي المحتل، لا يعني سوى الاستسلام والتطبيع المذل، ولو كان سلاماً عادلاً بين العدو الإسرائيلي وبين الفلسطينيين بوجه خاص، لكان يمكن حينها الخوض في إقامة سلام على أسس مؤتمر مدريد أو على أساس المبادرة العربية أي الأرض مقابل السلام.

رفعت إبراهيم البدوي

في الذكرى الـ٨٢ لسلخه

# سورية: عودة لواء اسكندرون حتمية والحق لن يسقط بالتقادم

جانب من لواء اسكندرون السليب (عن الانترنت)

أكدت سورية في الذكرى الثانية والثمانين لسلخ لـواء اسـكندرون عن الـوطن الأم واحتلاله من النظام التركي، أن حتمية عودته إليها، مشددة على أن الحق لا يموت ما دام وراءه مطالب وإن يسقط بالتقادم.

وبمناسبة هذه الذكرى التي تمر في الـ٢٩ من تشرين الثاني من كل عام، قالت وكالة «سانا» في تقرير: «لم تمح السنوات الـ٨٢ التي مرت من وجدان السوريين عامة وأبناء لواء اسكندرون خاصة ذكرى سلخ اللواء عن أمه سورية وتقديمه من خلال صفقة قذرة هدية من الانتداب الفرنسي لتركيا التي تصر دائماً على تذكير الأجيال السورية المتعاقبة بطبيعتها العدوانية الطّامّة على الاحتلال وعدم احترام القوانين الدولية وتبرير كل الممارسات والجرائم بحق الشعوب في سبيل تحقيق مصالحها وسياساتها العدوانية».

وأضافت: «إن لواء اسكندرون لم يختف عن خريطة سورية طوال العقود الماضية وما زالت قضيته جزءاً لا يتجزأ من الوجدان السوري محفوراً في الذاكرة الجمعية، فالحق لا يموت ما دام وراءه مطالب ولن يسقط بالتقادم الذي عمل عليه الضالعون في هذه الجريمة إلى أن سلخوا اللواء وقتل وشرد بريف الحسكة الشرقي ومنبج وعين العرب بشمال حلب مئات الآلاف من أبنائه الذين ما زالوا يحملون مفاتيح منازلهم وصكوك ملكيتها في جيوبهم وفي قلوبهم أمل العودة إليها».

وتابعت: «لم تعترف بها عصبة الأمم ولا خليفتها منظمة الأمم المتحدة، ما يعني من وجهة النظر الدولية أنه منطقة مستقلة تتبع لسورية في شؤونها الخارجية وترتبط معها في الدفاع والجمارك والبريد.

لكن تركيا رفضت إبقاء اللواء ضمن الدولة السورية وطالبت بضمه إلى دولة مستقلة وبدأت القضية أو عصبة الأمم بالتلاعب ومنع استعادة كل الأراضي المحتلة ومن ضمنها لواء اسكندرون والجولان السوري المحتل.

من جانبه، أكد مجلس الشعب في بيان بهذه المناسبة، أن لواء اسكندرون السليب جزء لا يتجزأ من التراب السوري وأن السوريين سيبذلون الغالي والنفيس حتى يعود الحق السليب إلى أصحابه ومصرون على استعادة كامل الأراضي المغتصبة وتحقيق النصر المؤزر بهمة رجال الجيش العربي السوري لإعادة الإعمار وبناء سورية.

وكالات

# الأردن: إنهاء «الكارثة» في سورية عبر حل سياسي يحفظ وحدتها ويعيد أمنها ودورها

دعا الأردن، أمس، إلى تفعيل الجهود لإنهاء «الكارثة» في سورية عبر حل سياسي لأزمتها يحفظ وحدتها ويعيد لها أمنها ودورها، وحذر من خطر تراجع الدعم الدولي للاجئين السوريين.

وخلال مؤتمر صحفي في المنتدى الإقليمي السادس لدول الاتحاد من أجل المتوسط، الذي يعقد بالتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ويتزامه الأردن والاتحاد الأوروبي، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، بحسب قناة «المملكة» الأردنية، أنه لا يجوز أن يصبح اللاجئون الضحية المنسية للمأساة في سورية، مشيراً إلى أن الدعم الدولي للاجئين يتراجع، والعبء على الدول المستضيفة يتعاظم، بما فيه على الأردن الذي يستضيف مليوناً و٣٠٠ ألف شقيق سوري، معتبراً أن هذا منحى غير مقبول، وأن انعكاساته وذعاءاته خطيرة».

وقال: «يكفي الخراب والدمار الذي شهدته سورية، والويلات التي عاناها شعبها، داعياً إلى تفعيل الجهود المستهدفة لإنهاء الكارثة، عبر حل سياسي يحفظ سورية ووحدتها، ويعيد لها أمنها ودورها.

وأضاف: «لن يعبر اللاجئون المتوسط نحو أوروبا إذا حصلوا على حقهم في العودة الكريم إلى جوارهم الأقرب، ولا يجوز أن يحرم اللاجئون من حقهم في التعليم والخدمات الصحية والعمل، والأمل».

وأكد المصدر، أن ارتياحاً كبيراً يعم أوساط الأهالي في مدينة المبادين، الدائمة ضد السوريين في تركيا، متهمة إياه بتصوير السوريين على أنهم «مجرمون محتملون».

ورد أوزكان الذي ينتمي إلى حزب الشعب الجمهوري المعارض، بالقول: «أنا لا أقوم بتصوير أي شيء من هذا القبيل، هل قلت إنهم مجرمون محتملون؟»، وأشار إلى تاريخ نشأة المافيا في إسطنبول، متهماً المواطنين الأتراك بالسكوت عن أعمال المافيا، ثم من سد هذه الفجوة؟ الأكراد غير المتعلمين والقادمون من الشرق والجنوب الشرقي هم من قاموا بملئها، والآن أيضاً وصل الأكراد إلى مستوى معين من التعليم».

وتابع: «هناك فجوة كبيرة الآن، من سيملؤها؟ إنهم أولئك غير المتعلمين، والجوعى، هم من سيقومون بملئها، لترد عليه الصحفية «السوريون من سيقومون بملئها؟!».

وتصاعدت مؤخراً مظاهر التضييق ضد اللاجئين السوريين في تركيا، ووصل في بعض الأحيان إلى الاعتداء على ممتلكاتهم وتكسير محالهم التجارية وسياراتهم في بعض المدن التركية.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في دمشق في تشرين الثاني الماضي بمشاركة 33 دولة، الختامي، مواصلة الحكومة السورية جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

وكالات



بقلم: السفير الصيني في سورية فنغ بياو

# القرار المشرق يرشد المسيرة العظيمة

انعقدت الجلسة الكاملة السادسة للجنة المركزية التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني بيكين في الفترة ما بين يوم ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني، حيث تم تبني «قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن المنجزات المهمة والتجارب التاريخية في كفاح الحزب المئة لمئة عام» (المشار إليه فيما يلي بالقرار).

أكد القرار أنه يجب على جميع أعضاء الحزب أن يتذكروا بشكل جيد «ما الحزب الشيوعي الصيني وما رسالته»، ويعتبر ذلك مسألة جوهرية، وأجاب عن السؤال المهم «لماذا نجحنا في الماضي؟ وكيف نواصل النجاح في المستقبل؟».

يعبر القرار عن الغاية الأصلية لأعضاء الحزب الشيوعي الصيني ورسالتهم المتمثلة في النهضة العظيمة للأمة الصينية وسعادة الشعب الصيني، ويعد بيانًا سياسيًا لمواصلة تطوير الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وخطة عمل لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية.

إن التاريخ خير معلم لتقدم البشرية، يهتم الحزب الشيوعي الصيني باستخلاص التجارب التاريخية والاستفادة من الخبرات الناجحة والاتعاظ بالدروس المأساوية السابقة، وجسد القرار الحكمة الجماعية للحزب، واستعرض المنجزات والإصلاح التاريخي الذي تحقق في العصر الجديد من ١٣ ناحية، وهي: التمسك بالقيادة المطلقة للحزب وإدارة الحزب بانضباط صارم والبناء الاقتصادي وتعميق الإصلاح والانفتاح على نحو شامل، والبناء السياسي وسيادة القانون على نحو شامل، والبناء الثقافي والبناء الاجتماعي، وبناء الحضارة الإيكولوجية، والبناء الدفاعي والعسكري، والدفاع عن أمن الدولة، والتمسك بمبدأ «دولة واحدة ذات نظامين»، إضافة إلى دفع توحيد البلاد والأعمال الدبلوماسية.

عشرة للحزب الشيوعي الصيني وتنظيم الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، خاصة في التجارب العظيمة المتمثلة في حسم معركة مكافحة الفقر والانتصار في انجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، والتبات الكبير بين «الاستقرار في الصين، و«الاضطراب في الغرب»، والنتائج المتفوقة في أعمال الوقاية والسيطرة على الجائحة.

لخص وحلل القرار الخبرات التاريخية القيمة التي اعتمدت الصين عليها لتحقيق المنجزات والانتصارات منذ مئة عام من فترة الثورة والحرب وفترة البناء الاشتراكي، وفترة الإصلاح والانفتاح، وفترة التحديث الاشتراكي، وخاصة الفترة بعد المؤتمر العام الثامن عشر للحزب، حيث يمكن استخلاصها بـ«التمسك بعشرة مجالات»؛ وهي التمسك بقيادة الحزب، ووضع الشعب فوق كل اعتبارات والابتكار النظري والاستقلال وسلك الطريق الصيني، ووضع العالم كله في اعتباره، وشق طريق للابتكار والجرأة على النضال والجبهة المتحدة والثورة الذاتية.

إن هذه الخبرات ثمينة، غير أن ما أثمن هو التزام الشيوعيين الصينيين بالحقائق والحلم والسعي وراء الهدف الأصلي وتحمل المسؤولية.

لا يوجد في العالم حزب آخر مثل الحزب الشيوعي الصيني الذي لم يغير غايته الأصلية أبدا، رغم كل الصعوبات والمشكلات والمخاطر والاختبارات والتضحيات والعطاءات، ويدل تاريخ الحزب الشيوعي الصيني على أنه حزب يحمل حلماً عظيماً وغاية أصلية ورسالة مهمة، يقدر على تقوية نفسه حتى يتغلب على كل الصعوبات ويبرز كل خصم في هذا السياق، من الطبيعي أن يلتزم بالاتجاه السياسي الصحيح من دون أي زعزعة.

أثبت التاريخ والتجارب الممتدة لمئة عام للحزب الشيوعي الصيني حقيقة ثابتة وهي أنه لا يمكن للحزب ولجنته المركزية تثبيت السلطة وحشد القوة إلا بعد تحديد توائها.

الحزب الشيوعي الصيني بعد مؤتمره العام الثامن عشر قاد أبناء الشعب في كل أنحاء البلاد في مكافحة الفقر على الأراضي الصينية بشكل تاريخي، وحقق معجزة بشرية مرموقة واحدة تلو الأخرى، يكمن السبب الرئيسي في القيادة الشاملة والحازمة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ونواتها الرفيق شي جينبينغ، والإرشاد العلمي بفكر شي جينبينغ للاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

إن الحزب الشيوعي الصيني، حزب كبير يتكون من ٩٥٠ مليون عضو في الصين الدولة الكبيرة ذات ٥٦ قومية و١.٤ مليار نسمة، يوجه صراعات مفصلية متسمة بصفات تاريخية جديدة، لا بد له من الحفاظ على توائه الوحيدة وسلطة لجنته المركزية.

أشار القرار إلى أن «إقرار الحزب مكانة الرفيق شي جينبينغ باعتباره نواة للجنة المركزية والحزب ككل، ومكانة أفكار شي جينبينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد كمرشد، يعكس الرغبات المشتركة لكل الحزب والجيش وأبناء الشعب بمختلف القوميات في كل أنحاء البلاد، ويتجلى بأهمية حاسمة بالنسبة لقضايا الحزب والدولة في العصر الجديد ودفع العملية التاريخية لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية».

ويبرز كل خصم في هذا السياق، من الطبيعي أن يلتزم بالاتجاه السياسي الصحيح من دون أي زعزعة.

تشارس تطورات الأوضاع، وعلى هذه الخلفية، دخلت صعبة وشاقة لبناء الدولة الاشتراكية الحديثة على نحو شامل، وتواجه مخاطر وتحديات معقدة وخطيرة للغاية في الطريق إلى الأمام.

فلا بد من دعم وصيانة مكانة الرفيق شي جينبينغ كنواة للجنة المركزية وللحزب ككل، ومكانة أفكار شي جينبينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في هذا الحال، يكمن لسفينة «النهضة» الصينية التمتع بقاد قوي وحكيم، ويمكن للحزب الشيوعي الصيني الالتزام بالاتجاه الصحيح ومقاومة الأعاصير والأمواج العاتية في الظروف المعقدة التي تتشابك فيه عملية النهضة العظيمة للأمة الصينية والتغيرات غير المسبوقة منذ مئة سنة في العالم.

سيبقى الحزب الشيوعي الصيني المؤتمر العام العشرين للحزب لعهد الدولة الاشتراكية الحديثة على نحو شامل وتحقيق الهدف المنوي التالي.

يضع الحزب الشيوعي الصيني كل العالم في اعتباره دائماً، ويحرص على بذل جهود مشتركة مع سورية وغيرها من الدول والأحزاب المحبة للسلام لتكريس القيم المشتركة للبشرية التي تتمثل في السلام والتنمية والانصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، وتقديم مساهمة جديدة لأجرى للدفع ببناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية وإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على التعاون والكسب المشترك.

تأكيدات ممن سووا أوضاعهم: الوطن هو أثمن ما يملكه الإنسان

# تواصل زخم الإقبال على التسوية في الميادين

موفق محمد

تسوية أوضاع أكثر من ٣ آلاف شخص في مدينة الميادين بريف دير الزور (سانا)

تواصل أمس الإقبال الكثيف من معظم مناطق الجزيرة، على عملية التسوية في مدينة الميادين جنوب شرق محافظة دير الزور للوم الخاص على التوالي، وسط تأكيد أشخاص تمت تسوية أوضاعهم، أن الوطن هو أثمن ما يملكه الإنسان وأغلى ما يمكن بقيمته من بيتعد عنه.

وقال مصدر مسؤول في محافظة دير الزور في تصريح لـ«الوطن»، «على نقسم في الإقبال من قبل مدنيين مطلوبين وعسكريين فارين ومتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية في الأيام القليلة الماضية من أجل تسوية أوضاعهم، توامست عملية التسوية في مدينة الميادين».

وأوضح المصدر، أن المتوافدين على مركز التسوية في وسط المدينة والذين يقدر عددهم بالمئات، لا يقتصرون على أبناء الميادين، إنما هناك توافد من أبناء المناطق المجاورة في الجزيرة، رغبة منهم في تسوية أوضاعهم، موضحاً، أن «عدد من تمت تسوية أوضاعهم منذ انطلاق العملية يوم الخميس الماضي وحتى يوم أمس الجمعة، وصل إلى أكثر من ٣ آلاف».

وأكد المصدر، أن ارتياحاً كبيراً يعم أوساط الأهالي في مدينة الميادين، وذلك بين أبناء المدينة ممن تمت تسوية أوضاعهم.

وذكر، أن لجنة التسوية، ستواصل عملها غداً في مدينة الميادين، ومن غير الواضح حتى الآن متى يمكن أن تنتقل هذه اللجنة أو منطقة أخرى في المحافظة لتنفيذ التسوية فيها.

وذكر عدد من الذين تمت تسوية أوضاعهم، حسب وكالة «سانا»، أن التسوية التي وفرتها الدولة السورية للمتخلفين عن العودة إلى حضن الوطن وأتاحت الفرصة أمامهم للعودة إلى حياتهم الطبيعية.

وأكد إبراهيم السعيد أن الوطن هو أثمن ما يملكه الإنسان وأكثر من شعر بقيمته من يبتعد عنه، لافتاً إلى أنه أمضى عدة سنوات خارج سورية قبل أن يعود إلى منطقة الجزيرة ويقضي أكثر من أربعة أعوام في ظل ظروف صعبة ضمن المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد».

بدوره، أوضح كل من محمد محمود الملاوخاير الموسى أنهما متخلفان عن الخدمة الإلزامية وأجريا التسوية تمهيداً للالتحاق بصفوف الجيش العربي السوري والدفاع عن وحدة وسيادة سورية.

وانطلقت في الرابع عشر من الشهر الجاري، عملية التسوية الشاملة الخاصة بأبناء محافظة دير الزور، وبدأت في مدينة دير الزور واستمرت هناك عشرة أيام تمت خلالها تسوية أوضاع أكثر من ٦ آلاف شخص، ومن ثم انتقلت إلى الميادين الخميس الماضي.

روسيا مارست ضغوطاً لعودته.. والمبادرة الوطنية الكردية، لازالت قائمة

# مصادر مطلعة لـ«الوطن»: لا استئناف قريب للحوار بين دمشق و«مسد»

دمشق- سيلفا رزوق
حلب- خالد زكلو

نفت مصادر واسعة الاطلاع لـ«الوطن»، قرب استئناف الحوار بين الحكومة السورية و«مسد» في دمشق برعاية روسية.

وأشارت إلى أنه لم يتم الحديث حتى الآن عن أي استئناف للمفاوضات ولا تحديد مواعيد بهذا الخصوص، مبينة أن هذه المفاوضات لا يبدو أنها ستستأنف في الوقت القريب.

وحسب معلومات حصلت عليها «الوطن»، فقد شهدت الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد من ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية- مسد» وترأسه رئيسة الهيئة التنفيذية لـ«مسد» إلهام أحمد إلى موسكو، ضغطاً روسياً باتجاه الدفع بالحوار مع دمشق درءاً للمخاطر المحدقة لخدمة أغراض السياسة المتمثلة بممارسة الضغوط على سورية.

وأضافت المصادر، أن لا تأكيد حول عقد جولة جديدة من المفاوضات المرتقبة مع الحكومة السورية.

وأشارت مصادر «الوطن» إلى أن الاتجاه الغالب لدى القوى الكردية هو نحو الحوار مع الحكومة السورية في دمشق، ولاسيما مع الأخطار المحدقة نتيجة الأطماع التوسعية للنظام التركي باتجاه الشمال السوري، وعدم إبداء دعامتهم واشنطن أي معارضة لهذا الحوار.

ولفتت المصادر إلى المبادرة التي كشف عنها مؤخراً رئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين عمر أوسي لحل الخلافات الموجودة بين الأطراف الكردية والحكومة السورية، مبينة أنه جرى مناقشة هذه المبادرة لقيادة السياسية السورية بدمشق، كما جرى التواصل مع بعض الأطراف وقد ثبت انحيازها وعدم مهنيتها في أكثر من تقرير أصدرته.

وأوضح عضو في ملف الكيميائي السوري نتائج واستنتاجات نزيهة وموضوعية وتؤكد في هذا الإطار ضرورة تجاوز البعثة للعيوب المرتبطة بنهج وطرائق عملها واحترامها لأحكام الاتفاقية والالتزام بمعاييرها المهنية ووفقاً الشروط المرجعية التي جرى الاتفاق عليها مع سورية.

وشدد على أن سورية ترى بأنه وبعد كل هذه المدة من الزمن وبعد كل ما تم تقديمه من معلومات وتوضيحات وإجابات على الأسئلة المتبقية، فإن الوقت قد حان لإغلاق هذا الملف بشكل نهائي وإعادة الاعتبار لسورية التي عانت كثيراً من استخدام الإرهابيين لأسلحة كيميائية ضدها.

وأكد عضو في الوفد السوري المشارك في الاجتماع، أن سورية تعاونت بشكل كامل مع بعثة التحقيق التابعة للمنظمة وقدمت لها كل ما طلبته من معلومات وإيضاحات وأجوبة على أسئلتها، وأن سورية تعتبر أن الملف الكيميائي السوري قد أغلق بشكل نهائي.

وأشار إلى أن سورية تعتبر أن استمرار المنظمة في التعاطي مع هذا الملف بشكل غير مهني وغير موضوعي وبعيد عن المعايير المهنية والعلمية المعتمدة في عمل المنظمة، يشكل تهديداً لمصداقيتها ويقوض الثقة بها وبعملها.

وأكد أن سورية تعتبر أن استمرار المنظمة في التعاطي مع هذا الملف بشكل غير مهني وغير موضوعي وبعيد عن المعايير المهنية والعلمية المعتمدة في عمل المنظمة، يشكل تهديداً لمصداقيتها ويقوض الثقة بها وبعملها.

وأكد عضو الوفد السوري أن سورية تعتبر أن استمرار المنظمة في التعاطي مع هذا الملف بشكل غير مهني وغير موضوعي وبعيد عن المعايير المهنية والعلمية المعتمدة في عمل المنظمة، يشكل تهديداً لمصداقيتها ويقوض الثقة بها وبعملها.

وأكد أن سورية تعتبر أن استمرار المنظمة في التعاطي مع هذا الملف بشكل غير مهني وغير موضوعي وبعيد عن المعايير المهنية والعلمية المعتمدة في عمل المنظمة، يشكل تهديداً لمصداقيتها ويقوض الثقة بها وبعملها.

# طالبت بوقف هذا الانحدار المستمر في مسار عمل المنظمة والشروع بشكل جاد وعاجل في تصحيحه

# سورية: أميركا وحلفاؤها حولوا «حظر الكيميائي» إلى أداة للتلاعب السياسي

مندوب سورية الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير ميلاد عطية (عن الانترنت)

أكد مندوب سورية الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير ميلاد عطية، أن أميركا وحلفاؤها حولوا المنظمة إلى أداة للتلاعب السياسي أبعدتها عن مهنيتها وبالتالي مصداقيتها، مطالباً بوقف هذا الانحدار المستمر في مسار عمل المنظمة والشروع بشكل جاد وعاجل في تصحيحه للعودة بها إلى تنفيذ ولايتها المناطة بها باعتبارها الركيزة الأساسية لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية.

وقال عطية في بيان سورية خلال جلسة افتتاح الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية المنعقدة قبيلها في الاتفاقية بسنوات عديدة رغم الظروف الصعبة والمعقدة جداً التي مرت وتمر بها سورية.

وقال: إن ما تعرضت له سورية خلال السنوات الماضية لن يتحقق من دون إلزام إسرائيل بالانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بموجب الاتفاقية ودعوة كل دول المنطقة بما فيها إيران أمام الضغوط التي تتعرض لها من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين.

وأوضح عطية، أن هذا التحدي الجدي لا يخص سورية فحسب بل هو مشكلة عالمية أوسع نطاقاً وذات طابع منهجي لأن المنظمة قد تحولت إلى أداة للتلاعب السياسي أبعدتها عن مهنيتها وباتت مصداقيتها، وقال: في ضوء ذلك فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة التي وصلت إليها الأمور، حيث أصبح مطلوباً وقف هذا الانحدار المستمر في مسار عمل المنظمة والشروع بشكل جاد وعاجل في تصحيحه للعودة بها إلى تنفيذ ولايتها المناطة بها باعتبارها الركيزة الأساسية والمحايدة لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية.

وأكد عطية، أن سلوك بعض الدول الأطراف في التغطية على جرائم وممارسات المجموعات الإرهابية في سورية قد شجع أولئك الإرهابيين على ارتكاب المزيد من الجرائم البشعة بحق المواطنين السوريين والتحضير لارتكاب جرائم جديدة تستخدم فيها مواد سامة لاتهام الحكومة السورية بها، حيث دأبت المستجدات المتعلقة بالملف الكيميائي السوري وتجري الآن التحضيرات لعقد هذا الاجتماع.

وتابع: رغم الظروف الصعبة التي تمر بها سورية نتيجة الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين، وبسبب فيروس كورونا وإجراءاته التي اتخذناها لمكافحته، إلا أن سورية أوفت بكامل التزاماتها بموجب الاتفاقية وقدمت لها كل ما طلب منها من معلومات وإيضاحات وأجوبة على أسئلتها، وأكد أن سورية تعتبر أن الملف الكيميائي السوري قد أغلق بشكل نهائي.

وأشار عطية إلى أن سورية واجهت حملة غير مسبوقة تاريخياً من التشكيك والاتهامات الباطلة بحق التعاون مع المنظمة وأمانتها الفنية حيث استبقت بعض الدول نتائج المشاورات الفنية التي لا تزال جارية بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان المستقلة ما جاء في بعض التقارير المتصلة بالإعلان السوري وتقارير أخرى صدرت عن المنظمة بهذا الشأن رغم تأكيد سورية على أن بعض المسائل الفنية التي تتم مناقشتها بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان ترتبط بتفسيرات علمية مختلفة وبالتالي هي عملية لا يمكن حسمها بشكل مشوه وانتقائي وعليه لا يحق لأي كان الفظ أي الاتهامات مباشرة حول مسائل لا تزال تخضع للنقاش والبحث.

وأكد أن سلوك تلك الدول يتناقض بشكل صارخ مع نصوص الاتفاقية ومع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وما هو معلن التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية وفرقها في إطار تنفيذ تلك الأغراض الفنية في الملف الكيميائي السوري لخدمة أغراضها السياسية المتمثلة بممارسة الضغوط على سورية.

وأضاف: لقد بنت بعض الدول الغربية الفاشلة حيث استبقت بعض الدول نتائج مؤخراً مواقف وأطلقت اتهامات باطلة بناء على معلومات غير صحيحة وردت في بعض التقارير المفبركة أوحت بأن سورية لا تريد عقد جولة المشاورات رقم ٢٥ بين خبراء اللجنة الوطنية وفريق تقييم الإعلان في حين الحقيقة هي أن سورية لم تكن هي من طلب عقد هذه الجولة وأبلغت الأمانة الفنية للمنظمة استعدادها لاستقبال فريق تقييم الإعلان.

وأكد عطية أن سورية عبرت عن استغرابها الشديد من استمرار بعض الدول بتوجيه الاتهامات الباطلة بحق سورية وتجاهل لحد الواقع السورية بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٢١ وما نتج عنه من خسائر، كما عبر عن استغراب سورية لعدم إدراج المنظمة ومعض الدول لهذا العدوان أو حتى الإشارة لمن قام به من قريب ولا من بعيد.

وقال عطية: إن عدم ذكر الجهة المعتدية ما هو إلا محاولة مكشوفة للتغطية على الممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بل إن هذا الصمت يعد رسالة تشجيعية لإسرائيل للاستمرار في عدوانها على سورية إضافة إلى دعمها اللامحدود للمجموعات الإرهابية التي استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري وارتكبت أبشع الجرائم بحق المدنيين السوريين الأبرياء.

وأكد عطية أن اختيار عمل بعثة تقصي الحقائق ومصداقيتها لا يأتي من خلال الخطابات وعبارات المديح لها بدوافع وخلفيات سياسية بل يجب أن يأتي من خلال التقارير التي أصدرتها أو التي ستصدرها البعثة بشأن العديد من الحوادث التي حققت أو تحقق فيها، وقال: لقد فشلت مهمة البعثة في أكثر من اختبار والأدلة على ذلك واضحة لجميع الدول الأطراف وقد ثبت انحيازها وعدم مهنيتها في أكثر من تقرير أصدرته.

وأوضح عطية أن مثل هذا النهج لن يفضي إلى نتائج واستنتاجات نزيهة وموضوعية وتؤكد في هذا الإطار ضرورة تجاوز البعثة للعيوب المرتبطة بنهج وطرائق عملها واحترامها لأحكام الاتفاقية والالتزام بمعاييرها المهنية ووفقاً الشروط المرجعية التي جرى الاتفاق عليها مع سورية.

هي أن سورية رحبت بعقد هذه الجولة وأبلغت الأمانة الفنية للمنظمة استعدادها لاستقبال فريق تقييم الإعلان.

وأكد عطية أن سورية عبرت عن استغرابها الشديد من استمرار بعض الدول بتوجيه الاتهامات الباطلة بحق سورية وتجاهل لحد الواقع السورية بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٢١ وما نتج